المملكـة المغربيـة

Royaume du Maroc

كلمة السيد رئيس

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها باسم المملكة المغربية خلال

الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

شرم الشيخ جمهورية مصر العربية

13 إلى 17 دجنبر 2021

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم أن أشارك اليوم باسم المملكة المغربية، في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبهذه المناسبة، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة على استضافتها وحسن تنظيم هذه الدورة، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على كل المجهودات القيمة التي تم بذلها من أجل ضمان وتهييئ الشروط المثلى لنجاحها.

السيد الرئيس،

تنعقد هذه الدورة في ظروف خاصة، تطبعها جائحة كوفيد 19 وتداعياتها على تدبير الشأن العام وما يترتب عن ذلك من مخاطر خلق بؤر فساد جديدة وتقويض جهود مكافحته، سيما فيما يتعلق بالتحديات التي يمكن أن تواجه أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون لاقتفاء أثر الممارسات الفاسدة.

وحيث أن هذا المؤتمر، يعتبر أكبر محفل دولي للتداول في قضايا الفساد، ولحظة فارقة للتفكير الجماعي، فإننا مدعوون لوضع رؤية ملموسة لفتح آفاق جديدة أمام مختلف الدول لتطوير سياساتها وبرامجها الوطنية من خلال مقاربة تدمج خصوصيات ومستلزمات تدبير الظروف الاستثنائية .

السيد الرئيس،

لقد انخرطت المملكة المغربية بقناعة وقوة في الدينامية الدولية لمكافحة الفساد من خلال تقديم الدعم الكامل للجهود الهادفة إلى تنزيل وتنفيذ أحكام اتفاقية الامم المتحدة، عبر المشاركة النشطة في كل دورات هذا المؤتمر وباحتضان دورته الرابعة التي تميزت بإقرار إعلان مراكش للوقاية من الفساد.

في هذا الإطار، اعتمد المغرب مجموعة من التدابير توجت بالعديد من المكتسبات القانونية والمؤسساتية التي تم تحقيقها منذ المراجعة الدستورية لسنة 2011، كاستقلال النيابة العامة وإحداث مفتشية عامة للسلطة القضائية وتقوية أدوار هيئات الحكامة والرقابة العليا.

وبمقاربة تشاركية واسعة، تم وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016-2025، وبعد تقييم موضوعي تم تعزيز هيكلتها وتوجيهها لتشمل، ابتداء من سنة 2022 مجموعة من الاولويات تهم على الخصوص التحول الرقمي، والرقابة والمساءلة، والطلبيات العمومية، ونزاهة القطاع الخاص.

كما تم اصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها باعتبارها هيئة دستورية مستقلة، ذات صلاحيات واسعة، سواء على مستوى تقديم التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية ومحاربة الفساد، تم الاشراف على تنسيقها وضمان تتبع تنفيذها، أو على مستوى القيام بعمليات البحث والتحري في قضايا الفساد.

وتعززت هذه السياسات، بالمصادقة السامية لجلالة الملك على النموذج التنموي الجديد، الذي يَنْبَني على مبدأ الموازاة بين "دولة قوية" و"مجتمع قوي"، وعلى "أولوية المصلحة العامة، و"تدعيم قيم الأخلاقيات والنزاهة ".

السيد الرئيس،

يتزامن انعقاد هذا المؤتمر مع تخليد الذكرى العاشرة لاعتماد اعلان مراكش، وهي لحظة لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بأولوية الوقاية من الفساد، إِعْتِبَارًا لمكانَتِها المُتَميزة في تحقيق أهداف مكافحة الفساد، وأثرها العميق، باستهداف تجفيف بؤر الفساد وتطوير السلوكات الفردية والجماعية.

وفي الختام تطمح المملكة المغربية إلى أن تفضي اشغال هذه الدورة إلى اعتماد مشروع القرار الذي سنتقدم به بشأن الوقاية من الفساد. لكونه سيفتح أفقا جديدا لاستثمار إعلان مراكش، سيما ما يخص ملاءمة الاستراتيجيات الوطنية مع وضعيات الأزمات، وجعل الوقاية من الفساد رافعة في خطة التنمية المدمجة والمستدامة.

والسلام.